# نقد متن الحديث النبوي وتاريخه

أحمد محمد محمد بسيوني
أ.د رحيزان بن بارو زين الدين
جامعة السلطان زين العابدين (UNISZA)
ahm.amb@gmail.com

## المقدِّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد حَظيت السنَّةُ النبويةُ باهتمام كبير؛ لأنها التطبيق النبويّ العمليّ للقرآن الكريم، وقد اعتنى الصحابةُ بها في عهد الرسول ﷺ وبعد وفاته؛ حَرَصُوا على فحص ما يُروَى لهم عن النبي وفق مناهج اعتمدوها لذلك، وقد ورِث مَنْ بعدهم عنهم هذه العنايةَ، وأضافوا إليها، وقد حظي السند باهتمام بالغ، لكن أهل العلم لم يغفلوا متن الحديث النبوي من الإعلال والنقد قبولا وردًا، وإن لم يَرْقَ ذلك إلى مستوى الاهتمام بالسند؛ وذلك لأمور من أهمها: مَا مَرَّ به المسلمون من الفتن ونشوء الفرق المختلفة، مع محاولة كل منها الانتصار لرأيها من خلال السنة النبوية، إلا أنَّ ثمة جهودًا قد بُذلت في مجال نقد المتن تستحق الكشف عنها، والاهتمام بها، وقد ادعى بعض المستشرقين إغفال المحدثين لهذا الباب، وتبعهم على هذا بعض المسلمين، لذا فقد شرعت في كتابة هذا البحث تحت هذا العنوان: **نقد متن الحديث النبوي وتاريخه**، كمحاولة لوضع لبنة في تشييد هذا البناء المحتاج إليه أكثر من ذي قبل، خاصة مع ما يُكال من لمَلامات لعلماء لحديث وأهله والمعتنين به من إغفال هذا لباب، وأنهم لم يتجاوزوا النقد الخارجي، وكان تصحيحهم للروايات اعتماداً على صحة أسانيدها فقط، دون النقد الداخلي المتمثِّل في فحص المتن والنظر فيه!

وقد تولَّى كِبر هذه الفرية في بداية الأمر بعضُ المستشرقين غير المنصفين، من الطاعنين في أصول وثوابت هذا الدين، وتبعهم على هذا -عن غفلةٍ وقلَّة علم عند أكثرهم- بعضُ أبناء المسلمين.

يقول المستشرق الإيطالي الأمير **ليون كايتاني في موسوعته (حوليات الإسلام)**: "كل قصد المحدِّثين ينحصر ويتركّز في وادٍ جدبٍ محلٍ من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحدٌ نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه"! (Caetani,1905,1/37).

ويقول **أحمد أمين**: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم -والحق يُقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نُسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيل فيها، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوعٌ من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أنَّ الحديثَ أشبه بشروطه وقيوده بمتون الفقه، ولن تظفر منهم في هذا الباب بُعشر من معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاريَّ نفسه -على جليل قدره، ودقيق بحثه- يثبت أحاديث دلَّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة؛ لاقتصاره على نقد الرجال" (أمين، 1969، ص 217، 218).

ويأتي هذا البحث في تمهيد وثلاثة مباحث:

أما **التمهيد**: فجاء توطئة للبحث، بذكر اتجاهات العلماء ومواقفهم من فِرية إهمال المحدِّثين لنقد المتن، مع بيان أهم الأسباب التي أدَّت إلى توجيه أكثر العناية لنقد الإسناد عن قسيمه الآخر.

**المبحث الأول**: لبيان المراد بنقد المتن، باعتبار أفراد المصطلح، لغة واصطلاحًا، وباعتباره مركَّبًا.

**المبحث الثاني**: لبيان نقد المتن عند الصحابة، وأمثلة من هذا النقد.

**المبحث الثالث**: لبيان نقد المتن عن المحدِّثين، والأحيال التي تلت الصحابة، ونذكر فيه نصوص أقوالهم، ونماذج من عملهم وتطبيقهم.

والله سبحانه وتعالى المعين على كل خير، الموفِّق لكل طاعة وبر.

## تمهيد

في رصد ردِّ فعل المسلمين تجاه ما شاع من فرية عدم اهتمام علمائهم بمتون الروايات خلافا للأسانيد؛ فإننا نجد ثلاثة اتجاهات رئيسة؛ منهم تلقَّى الفرية من المستشرقين وسلَّم لها ونشرها -عن عِلْمٍ أو غير عِلْمٍ-، فتكلم بكلامهم، وساق شبهاتهم، لكن بلساننا لا بلسانهم، ومنهم من في خضمِّ غيرته على السنة، وحشده ما استطاع من أدلة؛ صاغ عبارته التي مؤدَّاها: إن اهتمام المحدثين بنقد المتن كان كاهتمامهم بنقد السند، سواءً بسواء!، ومنهم من يرى أن علماء الحديث -يقينًا- لم يهملوا المتن، ولكن مع هذا: فلا يبلغ الأمر أن نُجازف ونقول إن ما خطُّوه وسطَّروه في العناية بالمتن ونقده يتساوق مع ما وضعوه للعناية بالإسناد ونقده، فهذا ما لا يُصدقه الواقع المشاهد، ولا المثال المحسوس، وهذا القول هو ما يميل إليه الباحث.

ومن المؤشِّرات على صحة هذا الاتجاه الثالث: المقارنة بين حجم ما أُلِّف في علوم السند، وما أُلِّف في علوم المتن، فضلًا عن المقارنة بين مدى وضوح القواعد واستقرارها، والأمثلة والنماذج الخاضعة لتلك القواعد، وليس هذا بقادحٍ في العلماء، بل هو من الدلائل على فطنتهم وذكائهم، وبيان ذلك فيما يلي:

### أهم أسباب عناية المحدِّثين بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن:

#### السبب الأول: أن نقد السند هو البوابة الأولى لنقد المتن:

إذا أخبَرَنا رجلٌ عن آخر خبرًا، فأول ما يسبق إلى الخاطر أن نستوثق من صدق المخبِر، من خلال حاله وأمانته ونحو ذلك، فإذا استوثقنا منه نظرنا بعد ذلك في الخبر نفسه، وعرضناه على ما نعرف عن المخبَر عنه من أقوال وأحوال، فإذا اتفق مع ما نعلمه من ذلك، لم نشك بصدق المخبر والاطمئنان إليه، وإلا كان لنا أن نتوقف في قبول الخبر لا لريبة في المخبر -فنحن واثقون من صدقه-، بل لشبهة رأيناها في الخبر نفسه، ويصح أن يكون مرجعها وهمًا أو نسيانًا من المخبر أو نحو ذلك، فحينها يعود نقد المتن مرة أخرى إلى الإسناد.

وهذا التفكير المنطقي العقلي هو الذي يستخدمه أيضًا المحدِّثون؛ فإنهم ينظرون في اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم وعلل الإسناد، وهي شروط أساسية تتعلق بإسناد الحديث لا متنه، فإن عبر الحديث قنطرتَها، نظرنا فيما يخص المتن من الشذوذ وعلل المتن، وإذا ما تعرقل عند أحدها؛ كان مآلُه السقوطَ والردَّ، فلم العناء وتجشُّم الصعاب في النظر إلى متنه حينها؟!

وهذه الشروط كفيلة بغربلة أوَّلية أزاحت كمًّا كبيرًا من الموضوعات والأكذوبات، وما لا يصح شرعًا ولا عقلا، لذا فقد نال الإسنادُ القسطَ الأكبرَ من العناية والاهتمام، فإذا أضفنا لذلك أن علم العلل لم يتكلم فيه إلا قِلَّةٌ من العلماء، فهذا سيؤدي بدوره إلى هبوط أسهم مؤلَّفات نقد المتن، ولا ننسى أن هذه القلة من المؤلَّفات يتشاطرها أيضًا الإسناد مع المتن، بل ربما طمع في أكثر من الشطر!

**السبب الثاني: ظهور الوضَّاعين والكذَّابين، مما استدعى الاهتمام بكشف حالهم:**

لقد كثرت الفتن والفرق والأهواء في مرحلة الرواية، فظهرت محاولات توظيف السنة النبوية مذهبيًّا وفكريًّا وسياسيًّا، لصالح فرقة دون أخرى، وإن هذا ليخلق محاولاتِ الوضعِ، إما لنصرة رأي أو فئة أو شخص، وبعضهم يظن أنه ينصر الحق، فانصرفت الجهود من أجل تنقية الإسناد.

ومما يؤكِّد ذلك: الربط بين الفتنة وظاهرة نشوء الإسناد وطلبه، كما قال **ابن سيرين**: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظَرُ إلى أهل السنة فيُؤخذُ حديثُهم، ويُنظَرُ إلى أهل البدع فلا يُؤخذُ حديثُهم" (ابن الحجاج، 1991، 1/ 15).

**السبب الثالث: الهيبة من التجرؤ على النصِّ النبوي:**

من يُنقَدُ حالهم في السند رجال، يجري عليهم من القوانين ما يجري على الناس جميعًا، أما المتن: فإنه كلام يُنسَب إلى أفضل البشرية ﷺ، الذي قد يخرج كلامه مخرج الإخبار عن المغيبات التي قد تقع في مستقبل الزمان، ولم يكن -وقت النقد- قد حان زمان تحققها، فلا يصح التسرع في الإنكار، ويمثَّل لهذه الحالة بحديث: «ولوغ الكلب في الإناء» (ابن الحجاج، 1991، ح 279)، فقد أثبت العلم

الحديث صحة ما جاء فيه كما أشار في كتاب الإسلام والطب (وصفي، 1996، ص 286) وغيره، في حين عدَّها علماؤنا قديمًا من الأمور التعبدية التي لا يحيط الناس بمعناها وحكمتها، وتسرَّع البعضُ فأنكره على وفق ما يعرف من أصول النقد العام لأخبار الناس؛ ذلك لأنهم ينظرون إلى الرسول ﷺ كرجل عادي لم يطلعه الله على مغيبات، فإذا رُوي عنه حديث ينبئ عن معجزة علمية لم تكن معروفة في عصره، قالوا: إن هذا موضوع؛ لأنه لا يتفق مع علوم الناس في عصره!، فهكذا وقفوا من رسولنا ﷺ موقف المنكر لرسالته، كلُّ هذا يجعل علماءنا -رحمهم الله- على حق في تثبتهم وتأنيهم في ردِّ الأحاديث إذا تردَّد العقلُ في فهمها، و لم يجزم باستحالتها بعد تأكدهم من صحة السند.

## المبحث الأول

## المقصود بنقد المتن

### تعريف النَّقْد لغةً:

قال **ابن فارس**: "النون والقاف والدال أصل صحيح يدل على إبراز شيء وبروزه، من ذلك: النقد في الحافر، وهو تقشره" (ابن فارس، 1979، 5/ 467).

### تعريف النَّقْد اصطلاحًا:

لم يضع أهل الاصطلاح تعريفًا للنقد بالجنس والفصل، كما عند المناطقة؛ لأنه من المصطلحات الاستعمالية التي شاعت لديهم في استعمال معيَّن، ومن خلال استعمالهم له يمكن تعريفه كما أشار ابن أبي حاتم بأنه: "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقًا وتجريحًا، بألفاظ مخصوصة، ودلائل معلومة" (ابن أبي حاتم، 1952، ص 5، 6).

### تعريف المتن لغةً:

قال **ابن فارس**: "الميم والتاء والنون أصل صحيح واحد يدل على صلابة في الشيء، مع امتداد وطول" (ابن فارس، 1979، 5/ 294).

### تعريف المتن اصطلاحًا:

عرفه السيوطي بأنه ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام" (السيوطي، 1415، 1/ 28).

**وأما مصطلح "نقد المتن"**: فهو مصطلحٌ مركَّب، شاع استعماله عند المعاصرين، وهم إما يعنون به: التوفيق بين متن الرواية وما يعارضه، وإما ترجيح بعض المتون على بعض، وإما ترك العمل بالحديث المقبول إسناداً؛ بناءً على معارضة محتواه لنصٍّ، أو عقلٍ صحيحٍ، **وهذا أكثر المعاني استعمالًا لمصطلح نقد المتن**، لا سيَّما في مجال التطبيقات.

ومن خلال النظر في معنى أفراد المصطلح المركب، ولاستعمال المعاصرين له؛ **يُمكن تعريف نقد المتن** بأنه: دراسة نصوص الحديث النبوي، بقصد التحقق من توافر شروط الصحة من عدمها.

## المبحث الثاني

## نقد المتن عند الصحابة

إن الصحابة ﷺ هم من خالطوا الرسول ﷺ ولازموه، فعرفوا هديه وأحواله، وتضلعوا في معرفة السنن الصحيحة من منبعها الصافي، فتميَّزوا ﷺ عن غيرهم من قدرة على تمييز حديث رسول الله ﷺ الصحيح من المكذوب عليه، وقد أسهمت هذه المخالطة والصحبة في تكوين طبقة من الصحابة قادرة على تصحيح ما قد يقع من بعضهم من أخطاء في نقل كلام النبي ﷺ؛ إذ ثَمَّ فارقٌ بين إثبات عدالة الصحابة، وبين ادِّعاء العصمة لهم.

وسنستعرض فيما يلي نماذج من نقد الصحابة للمتن، لكن قبل ذلك ينبغي أن ننبه على **أمرٍ هامٍّ**؛ ألا وهو: أن نقدَ أحدِ الصحابة روايةَ صحابي آخر من حيث المتن لا يعني أن المنتقد كان على حقٍّ وصوابٍ في ردِّه؛ لأن النقد فيه مجالٌ واسعٌ لتقليب النظر والاجتهاد، بحسب ما يظهر للناقد المجتهد، وما يراه أحد المجتهدين مخالفًا لنص قرآني أو نبوي أو أمر عقلي قد لا يراه مجتهدٌ آخر كذلك؛ فالصحابة ﷺ لهم اجتهادهم، وقد يسمع أحدُهم نقدَ غيره لروايته فيرجع عما روى، ويضع على نفسه احتمال الغلط، وقد لا يرجع عما روى، إذا غلب على ظنه أو تأكَّد له أنه كان غير واهم في روايته.

وعلى ذلك: فليس من وَكْدِ الباحث هنا في استعراض نماذج النَّقد عند الصحابة أن يُصوِّب قولا على قول، وإنما الغاية التأكيد على أن عملية نقد المتن كانت حاضرةً منذ الجيل الأول الناقل للسنة النبوية، وأنَّ هذا النَّقدَ قوبِل بصدرٍ رحبٍ، وفيما يلي استعراض شيء من هذه النماذج:

**– نقْدُ المتن عند عمر بن الخطاب ﷺ (ت: 23هـ):**

عن أبي إسحاق السَّبيعي قال: كنت مع الأسود بن يزيد جالسًا في المسجد الأعظم، ومعنا الشعبي، فحدث الشَّعبي بحديث فاطمة بنت قيس، «أن رسول الله ﷺ، لم يجعل لها سكنى ولا نفقة»، ثم أخذ الأسود كفًّا من حصى، فحصبه به، فقال: ويلك! تحدِّث بمثل هذا؟! قال عمر: «لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت، أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله ﷻ: {لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ} [الطلاق: 1]» (ابن الحجاج، 1991، ح 1480).

فاعتبر عمر بن الخطَّاب ﷺ ما روته فاطمة معارضًا لنصِّ القرآن، فحمَّلها الوهم، وتمسَّك بما رآه في كتاب الله ﷻ، والمسألة فيها خلافٌ معروف، ليس من شأننا التعرض له كما أسلفنا.

**– نقْدُ المتن عند أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (ت: 57هـ، وقيل: 58هـ):**

تُعدُّ أمُّ المؤمنين عائشة صاحبة القدح المعلَّى من بين الصحابة في هذا الباب، حتى إن بعض العلماء ألَّف جزءًا مفردًا في استدراكاتها على الصحابة في زمانها، ومن ذلك كتال الزركشي: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، جَمَعَ فيه "ما تفرَّدت به الصدِّيقة رضي الله عنها، أو خالفتْ فيه سواها برأي منها، أو كان عندها فيه سُنَّة بينة، أو زيادة علم متقنة، أو أنكرتْ فيه على علماء زمانها، أو رجع فيه إليها أجلَّة من أعيان أوانها، أو حرَّرَتْه من فتوى، أو اجتهدتْ فيه من رأي رأته أقوى" (الزركشي،2001، ص 32)، وكل هذا عائد –في الأصل– لسعة علمها، ورجحان عقلها، ومن النماذج التي وردت عنها في هذا الباب: **انتقادها حديث فاطمة بنت قيس** المتقدِّم، والذي انتقده عمر بن الخطَّاب أيضًا:

عن عروة بن الزبير قال: تزوج يحيى بن سعيد بن العاص، بنت عبد الرحمن بن الحكم، فطلَّقها، فأخرجها من عنده، فعاب ذلك عليهم عروة، فقالوا: إن فاطمة قد خرجت، قال عروة: فأتيت عائشة،

فأخبرتها بذلك، فقالت: «ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث» -تعني قولها: لا سكنى ولا نفقة- (البخاري، 1422، ح 5325؛ مسلم، 1991، ح 1481). وفي رواية أخرى أوضحت سبب انتقادها لقول فاطمة، وأن قول النبي ﷺ كان لظرفٍ خاصٍّ بها، وليس عامًّا؛ فقالت: «إن فاطمة كانت في مكان وَحْشٍ، فخيف على ناحيتها، فلذلك أرخص لها النبي ﷺ» (البخاري، 1422، بعد ح 5325).

فعائشة رضي الله عنها هنا -وإن اتفقت مع عمر على عدم العمل بحديث فاطمة المذكور-، إلا أن التوجيه مختلِف للمتن، فبينما عمر يراه وهمًا أو خطأً من فاطمة؛ تراه عائشة رخصة خاصَّة لها.

**- نقْدُ المتن عند عبد الله بن عبَّاس ﷺ (ت: 68هـ):**

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «الوضوء مما مسَّت النار، ولو من ثور أقط»، قال أبو سلمة: فقال له ابن عباس: يا أبا هريرة، أنتوضأ من الدهن؟! أنتوضأ من الحميم؟! قال: فقال أبو هريرة: «يا ابن أخي، إذا سمعتَ حديثًا عن رسول الله ﷺ فلا تضرب له الأمثال» (ابن ماجه،1954، ح 22، 485؛ الترمذي،1975، ح79).

لكن ابن عبَّاس بيَّن أنه رأى من فعل النبي ﷺ ما يتفق مع قوله هو، ويخالف رواية أبي هريرة، فكأن اعتماده لم يكن فقط على النظر العقلي.

**ختامًا لهذا المبحث، وتمهيدًا لما بعده:**

فهذه نماذج من ممارسات نقدية عدة من الصحابة مهَّدت الطريقَ لمن جاء بعدهم، بل إن العناية بالحديث بعد الصحابة أخذت شكلًا أوسع؛ لما اقتضته طبيعة الزمان وقتها، من بُعدٍ عن عهد النبوة فطال الإسناد، فدخل فيه الثقات والضعفاء، فاحتيج لمن ينبه على حالهم، وفُتحت كثير من البلدان التي لا تحسن العربية، فكانت الرواية بالمعنى مما يخلُّ بألفاظ الحديث، فاحتيج للتنبيه على أخطاء المتون، وأوهام الرواة، كذلك

كان لظهور البدع والفِرق وانتشارهما أثرٌ سيءٌ في وضع الأحاديث واختلاقها، مما استنفر همم العلماء للصدِّ والردِّ، وتزييف ما ليس بصحيح.

## المبحث الثالث

## نقد المتن عند المحدثِّين

قدَّمنا في تمهيد هذا الفصل سبب اهتمام المحدِّثين واعتنائهم بنقد السند أكثر من نقد المتن، بَيْد أن الأمر ليس كما يبدو للوهلة الأولى من أنَّ نوعي النقد المذكورين منفصلان، وأن كلًّا منهما يجري بمعزل عن الآخر، وإنما الحقيقة التي تؤكِّدها النظرة المتعمِّقة: أن ثمَّ ترابطًا وثيقًا بين نقد المتن والحكم على الرواة، الذي هو عمادة نقد السند. وعليه فالنقدان متداخلان ومتشابكان بشكلٍ ما.

إذا أمعنَّا النظر في ميدان نقد الأئمة للرجال، كما في كتب الجرح والتعديل، سنرى أن من أركان حكمهم على الرواة: النظر إلى المتون التي يروونها، مدى شذوذِها من شهرتها، ومخالفتِها من موافقتها، وتفرُّدِها من اشتراكها، بما سينعكس لاحقًا على الراوي بالتوثيق أو التضعيف.

يقول **الإمام مسلم بن الحجَّاج (ت: 261هـ)**: "فاعلم أرشدك الله أن الذي يدور به معرفة الخطأ في رواية ناقل الحديث إذا هم اختلفوا فيه من جهتين: **أحدهما**: أن ينقل الناقل حديثًا بإسناد، فينسب رجلًا مشهوراً بنسبٍ في إسناد خبره خلاف نسبته التي هي نسبته، أو يسميه باسم سوى اسمه، فيكون خطأ ذلك غير خفي على أهل العلم حين يرد عليهم". ثم ساق مسلمٌ نماذج لمثل هذا الخطأ وعقَّب قائلًا: "وكنحو ما وصفت منه هذه الجهة من خطأ الأسانيد **فموجود في متون الأحاديث، مما** يعرف خطأه السامعُ الفَهِم حين يرد على سمعه". ثم ساق أمثلة لهذا الخطأ، **والجهة الاخرى**: أن يروي نفرٌ من حُفَّاظ الناس حديثًا عن مثل الزهري، أو غيره من الأئمة، بإسناد واحد، **ومتن واحد**، مجتمعون على روايته في **الإسناد والمتن**، لا يختلفون فيه في معنى، فيرويه آخر سواهم عمَّن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه، فيخالفهم في الإسناد، أو **يقلب المتن** فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ، فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدَّث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد، وإن كان حافظًا، على هذا المذهب رأينا أهل العلم بالحديث يحكمون في الحديث؛ مثل: شعبة، وسفيان بن عيينة،

ويحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أئمة أهل العلم" (ابن الحجاج،1990، ص 170- 172).

فعند التأمُّل في هذا النص عن إمام كمسلم، نخرج بدلالة جَلِيَّة على أن نقد المتون كان إحدى الركائز الأساسية في العملية النقدية عند أئمة الجرح والتعديل، كما أشار إلى ذلك الإمام مسلم نفسه حين نصَّ على أسماء بعضهم في آخر كلامه السابق، بل يؤكِّد هذا بصورة قاطعة أنه لما ذكر حديثًا أخطأ فيه أحد الرواة من جهة المتن، قال بعد أن بيَّن الأخبار الصحيحة التي تدفعه وتعارضه: "بمثل هذه الرواية وأشباهها؛ ترك أهلُ الحديث حديث يحيى بن عبيد الله، لا يعتدون به" (ابن الحجاج،1990، ص 206).

فذكَرَ الإمام مسلمٌ السببَ في ترك أهل الحديث الرواية عن هذا الراوي، لأنه خالف في متن هذه الرواية وأشباهها، ونسب ذلك لعلماء الجرح والتعديل، مقرِّرًا أن هذا من موجبات ضعفه عندهم.

وتأكيدًا على ما تقدَّم: نسوق في الصفحات القادمة شيئًا من نصوص المحدِّثين وتطبيقاتهم لنقد المتن -بما يتناسب مع طبيعة الفصل والرسالة-، مقدِّما النصوص على الأمثلة، ومرتِّبًا إيَّاها على وفيات أصحابها.

## أولًا: النصوص النظرية

لعلَّ من أقدم من أشار إلى أن ثمة نظرة عميقة لمتن الحديث تتجاوز النظر إلى السند:

1. التابعي الجليل **الربيع بن خُثَيْم** (ت: 61هـ، وقيل: 63هـ):

حيث قال: "إنّ من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار تعرفه، وإنَّ من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل تنكره" (ابن سعد، 1968، 6/ 186).

2. **الشافعي** (ت: 204هـ):

حيث قال: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز

أن يكون مثله، **أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه**" (الشافعي، 1940، 1/ 399).

والذي يعنيه الشافعي بقوله: "ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه": القرآن الكريم، والسنة المشهورة الثابتة، والإجماع القطعي، فلا شك أنها أثبت وأكبر دلالة بالصدق من خبر الواحد الثقة، ولهذا جعل المحدِّثون من علامات وضع الحديث وبطلانه: منافاة الخبر لدلالة الكتاب القطعية، أو السنة المتواترة، أو الإجماع القطعي. (ابن عراق، 1399، 1/ 6).

**3. ابن أبي حاتم** (ت: 327هـ):

قال: "ويُقاسُ صِحَّة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويُعلَم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته" (ابن أبي حاتم، 1952، 1/ 351).

**4. الخطيب البغدادي** (ت: 463هـ):

قال: "كل خبر واحد دلَّ العقلُ، أو نصُّ الكتاب، أو المثلبت من الأخبار، أو الإجماع، أو الأدلة المثلبتة المعلومة على صحته، وُجِد آخر يعارضه، فإنه يجب اطِّراح ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح لازم؛ لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال" (الخطيب، د.ت، ص 434).

**5. ابن الجوزي** (ت: 597هـ):

قال: "المستحيل لو صدر عن الثقات رُدَّ ونُسِب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمِّ الخياط لما نفعنا ثقتهم، ولا أثرت في خبرهم، لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول، أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره" (ابن الجوزي، 1997، 1/ 106).

**6. ابن الصلاح** (ت: 643هـ):

قال: "قولهم: «هذا حديث صحيح الإسناد، أو حسن الإسناد» دون قولهم: «هذا حديث صحيح، أو حديث حسن»؛ لأنه قد يُقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ولا يصح، لكونه شاذًّا أو مُعلَّلًا" (ابن الصلاح، 1986، ص 38).

**7. ابن دقيق العيد** (ت: 702هـ):

قال: "وأهل الحديث كثيراً ما يحكمون بذلك باعتبار أمور ترجع إلى المروي وألفاظ الحديث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم لكثرة محاورة ألفاظ الرسول ﷺ هبة نفسانية، أو ملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظ النبي ﷺ، وما لا يجوز أن يكون من ألفاظه" (ابن دقيق العيد، د. ت، ص 25).

**8. ابن كثير** (ت: 774هـ):

قال: "والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذًّا، أو مُعلَّلًا" (ابن كثير، د.ت، ص 43).

**9. السيوطي** (ت: 911هـ):

قال: "وما خالف القرآن والمتواتر من السنة؛ وجب تأويله، وإن لم يقبل للتأويل كان باطلًا" (السيوطي، 2004، 2/ 182).

**ثانيًا: النماذج والأمثلة التطبيقية**

**1. أحمد بن حنبل** (ت: 241هـ):

قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: فما وجه قوله: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»؟ قال: "فيه أحاديث ليست بذاك، وقال الله تبارك وتعالى: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ} [المائدة: 6]، فلا أوجب عليه، وهذا التنزيل، ولم تثبت سنة" (أبو زرعة، 1996، ص/ 631، 632)،فأحمد يرد الحديث هنا ليس لضعف إسناده فحسب، ولكن لأنه يوجب شيئًا لم يوجبه القرآن، ولا يُوجد في الثابت من السنة ما يؤيِّده، وهو حديثٌ يحمل حكمًا شرعيًّا هامًّا.

**2. البخاري** (ت: 256هـ):

ذكر حديث عبد الرحمن بن مغراء، عن رشدين بن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس مرفوعًا: «لا تصلّوا إلى قبر، ولا على قبر»، ثم روى حديثًا أعلّ به هذا الحديث، فساق سنده إلى ابن

عباس، عن النبي ﷺ أنه «صلّى على قبر»، ثم قال: "وهذا أصح. وروى أبو هريرة، وغير واحد أن النبي ﷺ صلّى على قبر" (البخاري، 1977، 60/2)، فنلاحظ أنه استخدم هنا الحديث الصحيح الثابت في نقد المتن.

**3. النسائي** (ت: 303هـ):

روى من طريق حُيي بن عبد الله، عن أبي عبد الرحمن الحبلي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: مات رجل بالمدينة ممن وُلد بها، فصلى عليه رسول الله ﷺ، فقال: «يا ليته مات بغير مولده»، فقالوا: ولم ذاك يا رسول الله؟ قال: «إن الرجل إذا مات بغير مولده قيس له من مولده إلى منقطع أثره في الجنة»، ثم قال بعده: "حُيي بن عبد الله ليس ممن يُعتَمدُ عليه، وهذا الحديث عندنا غير محفوظ، والله أعلم، لأن الصحيح عن النبي ﷺ: «من استطاع منكم أن يموت بالمدينة؛ فإني أشفع لمن مات بها»" (النسائي، 2001، 2/ 382)، فبعد أن بيَّن علة إسناد الحديث؛ بيَّن كذلك ما في متنه من النكارة والمخالفة لما هو أصحُّ وأثبت منه من الأحاديث.

**4. الدارقطني** (ت: 385هـ):

ذكر حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ: «إن من حق جلال الله على العبد: إكرام ذي الشيبة المسلم، ورعاية القرآن لمن استرعاه إياه، وطاعة الإمام القاسط»، ولم يتكلَّم عن إسناده بشيء، وإنما تكلَّم عن المتن فقط، قائلًا: "وقوله: الإمام القاسط في المتن خطأ، إنما هو المقسط، قال الله: {وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا} [الجن: 15]، فالقاسط: الجائر، والمقسط: العادل، يقال: قسط الرجل، إذا جار فهو قاسط. وأقسط إذا عدل فهو مقسط. قال النبي ﷺ: «المقسطون في الدنيا على منابر من نور يوم القيامة» الحديث" (الدارقطني، 1994، ص 258، 259)، فالدارقطني استخدم هنا ألفاظ القرآن، وألفاظ السنة الثابتة، ومعاني الكلمات في نقد المتن.

**5. ابن عبد البر** (ت: 463هـ):

ذكر حديث: «من غلَّ فأحرقوا متاعه واضربوه»، وفي رواية: «فاضربوا عنقه، وأحرقوا متاعه»، وبيَّن ضعف إسناده، ثم قال: "يعارضه قوله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث» الحديث، وهو ينفي القتل في الغلول، وروى ابن الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «ليس على الخائن، ولا على المنتهب، ولا على المختلس قطع»" (ابن عبد البر، 1387، 2/ 22، 23)، فانتقد المتن هنا بما ثبت من السنة الصحيحة المعارضة له.

**6. ابن القيسراني** (ت: 507هـ):

قال معقِّبًا على حديث: «مثل أمتي مثل المطر، لا يُدرى أوله خيرٌ أم آخره»: "فيه هشام ابن عبيد الله الرازي، كان يُتَّهَم في الروليات ويخطئ؛ فبطل الاحتجاج به"، ثم قال: "صحَّ أنه قال: خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم" (ابن القيسراني، 1323، ص 75)، فنلاحظ هنا كيف أنه بيَّن سبب ضعف الحديث من جهة السند، ثم قارن المتن بما هو أصحُّ منه؛ ليزيد التضعيف بيانًا، والقارئ يقينًا.

**7. ابن الجوزي** (ت: 597هـ):

ذكر حديث: «لا يدخل الجنة ولد زنا»، وساق طرقه، وبيَّن ما في أسانيده من ضعف شديد، ثم عقَّب قائلًا: "ثم أي ذنب لولد الزنا حتى يمنعه من دخول الجنة؟! فهذه الأحاديث تخالف الأصول، وأعظمها قوله تعالى: {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} [الأنعام: 164]" (ابن الجوزي، 1997، 3/ 111)، فنلاحظ أنه استخدم هنا صريح القرآن، وأصول الإسلام في نقد المتن.

**8. ابن تيمية** (ت: 728):

قال عن حديث: «من حجَّ البيت ولم يزرني فقد جفاني»: "لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، بل هو موضوع على رسول الله ﷺ ومعناه مخالف للإجماع؛ فإن جفاء الرسول ﷺ من الكبائر، بل هو كفر ونفاق، بل يجب أن يكون أحب إلينا من أهلينا وأموالنا كما قال ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده، وولده، والناس أجمعين»" (ابن تيمية، 1995، 27/ 25)، فانتقد المتن هنا لمخالفته الإجماع، بعد تقرير عدم وجود إسناده عند المحدِّثين.

**9. الذهبي** (ت: **748هـ**):

ذكر حديث أنس بن مالك: «وقَّت النبي ﷺ لأهل المدائن العقيق، ولأهل البصرة ذات عرق»، ثم عقَّب قائلًا: "هذا باطل، فإن البصرة إنما مُصِّرت زمن عمر" (الذهبي، 1963، 313/4)، فاستخدم هنا الواقع التاريخي في نقد المتن المذكور.

**10. ابن حجر العسقلاني** (ت: **852هـ**):

قال عقب حديث: «ليلة أسري بي، أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة فأكلتها، فعلقت خديجة بفاطمة»: "الوضع عليه ظاهر، فإن فاطمة وُلدت قبل ليلة الإسراء بالإجماع" [(ابن حجر، 1994، 5/ 134)، فاستخدم هنا التاريخ في نقده للمتن.

**ختامًا:**

فإنه بعد هذا الاستعراض الموجَز لهذه الأمثلة يتبيَّن أن العلماء والمحدِّثين لم يغفلوا نقد المتن، والنَّظر إليه حال الحكم على الأحاديث، وأن لهم قواعدَ يسيرون عليها، وإن لم يفصحوا عنها كلها، وإنما فهمت عنهم، كمعارضة صريح القرآن، أو السنة الثابتة المتواترة، أو الأمور العقلية المتفق عليها، وهو ما أردنا أن نشير إليه في هذا البحث، والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا به.

## المصادر والمراجع


القرآن الكريم.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن. (1952م). *الجرح والتعديل*. ط 1. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

ابن الجوزي، عبد الرحمن. (1997م). *الموضوعات من الأحاديث المرفوعات*. ط 1. أضواء السلف. الرياض. السعودية.

ابن الحجاج، مسلم. (1990م). *التمييز*. ط 3، مكتبة الكوثر. المربع. السعودية.

ابن الحجاج، مسلم. (1991م). *المُسنَد الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ*. ط 1. دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.

ابن الصلاح، عثمان. (1986م). *معرفة أنواع علوم الحديث*. دار الفكر. دمشق. سوريا.

ابن القيسراني، محمد. (1323هـ) *تذكرة الموضوعات*. ط 1. مطبعة السعادة. القاهرة. مصر.

ابن تيمية، أحمد. (1995م) *مجموع الفتاوى*. ط1. مجمع الملك فهد. المدينة المنورة. السعودية.

ابن حجر، أحمد. (1994م). *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة*. ط 1. مجمع الملك فهد. المدينة المنورة. السعودية.

ابن دقيق العيد، محمد. (د.ت) *الاقتراح في بيان الاصطلاح*. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ابن سعد، محمد. (1968م) *الطبقات الكبرى*. ط 1. دار صادر. بيروت. لبنان.

ابن عبد البر، يوسف. (1387هـ) *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. الرباط. المغرب.

ابن فارس، أحمد. (1979م) *مقاييس اللغة*. دار الفكر. بيروت. لبنان.

ابن كثير، (د.ت) إسماعيل. *اختصار علوم الحديث*. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

ابن ماجه، محمد. (1954م) *السنن*. ط1. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة. مصر..

أبو داود، سليمان. (د.ت) *السنن*. المكتبة العصرية. صيدا. بيروت. لبنان.

أبو زرعة، عبد الرحمن. (1996م). *التاريخ*. مجمع اللغة العربية. دمشق. سوريا.

أمين، أحمد. (1969م) *فجر الإسلام*. ط 10. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان.

البخاري، محمد. (1422هـ) *الجامع المُسنَد الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه*. ط 1. دار طوق النجاة.

البخاري، محمد. (1977م) *التاريخ الأوسط*. ط 1. دار الوعي. حلب. سوريا.

الترمذي، محمد. (1975م) *السنن*. ط 2. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة. مصر.

الخطيب، أحمد. *الكفاية في علم الرواية*. المكتبة العلمية. المدينة المنورة. السعودية.

خلف، نجم. (1989م) *نقد المتن بين صناعة المحدِّثين ومطاعن المستشرقين*. ط 1. مكتبة الرشد. الرياض. السعودية.

الدارقطني، علي. (1994م) *تعليقات على المجروحين لابن حبان*. ط 1. الفاروق الحديثة. القاهرة. مصر.

الدريس، خالد. (1428ه) *نقد المتن الحديثي وأثره في الحكم على الرواة عند علماء الجرح والتعديل*. ط 1. دار المحدِّث. الرياض. السعودية.

الدميني، مسفر. (1984) *مقاييس نقد متون السنة النبوية*. ط 1.

الذهبي، محمد. (1963م) *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. ط 1. دار المعرفة. بيروت. لبنان

الزركشي، محمد. (2001م). *الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة*. ط 1. مكتبة الخانجي. القاهرة. مصر.

السلفي، محمد لقمان. (1420ه) *اهتمام المحدِّثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم*. ط 2، دار الداعي. الرياض. السعودية.

السيوطي، عبد الرحمن. (1415هـ) *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. ط 2. مكتبة الكوثر، الرياض. السعودية.

السيوطي، عبد الرحمن. (2004م). *الحاوي للفتاوي*. دار الفكر. بيروت. لبنان.

الشافعي، محمد. (1940م) *الرسالة*. ط 1. مكتبه الحلبي. القاهرة. مصر.

العقيقي، نجيب. (1964م). *المستشرقون* ط 3. دار المعارف. القاهرة. مصر.

الكناني، ابن عراق. (1399هـ). *تتريه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة*. ط 1. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.

النسائي، أحمد. (2001م). *السنن الكبرى*. ط 1. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان.

وصفي، محمد. (1996م). *الإسلام والطب*. ط 1. دار ابن حزم. بيروت. لبنان.